# التحالف الاقليمي للمدافعات عن حقوق الانسان في شرق الاوسط و شمال أفريقيا

**النشرة الإخبارية**

**فبراير- مارس ٢٠١٦**

# العاملات في المنازل كمدافعات عن حقوق الإنسان

source: Reuters (Mohamad Azakir)

شهدت مصر، في أغسطس/آب 2012 الإعلان عن نقابة لعاملات المنازل أسّستها 300 امرأة مصرية تعملن في المنازل تهدف الى وقف الإستغلال والتهميش وتحسين ظروف العمل، بالإضافة الى أملهن بتغيير النظرة الدونيّة للمجتمع المصري عن العمل في المنازل وبالتالي عدم الشعور بالعار من ممارسة هذا العمل. وفي لبنان، في يناير/كانون الثاني 2015 تم الإعلان عن نقابة عاملات المنازل المهاجرات تضم 350 عاملة مهاجرة من مختلف الجنسيات بالإضافة الى نشطاء لبنانيات/ين.

تطالب نقابة عاملات المنازل المهاجرات بإنهاء نظام الكفالة وحد أدنى من الأجوروتنظيم ساعات العمل والراحة والحق بفسخ عقد العمل وتغيير مكان العمل .لم يعترف وزير العمل اللبناني بالنقابة بحجّة أنّه "لا يحق للأجنبي تأسيس نقابة" وكان قد هدّد بإستعمال قوى الأمن لفضّ حدث إطلاق النقابة. رغم كل العوائق، ترسّخ هاتان النقابتان، في لبنان وفي مصر، فكرة عاملات المنازل كمدافعات عن حقوق الإنسان، قادرات على رصد الإنتهاكات والإبلاغ عنها والعمل السياسي من أجل حماية حقوقهن وحقوق كل العاملات والعاملين المستَغَلّين.

يوجد في لبنان حوالي٢٥٠ ألف عاملة منازل مهاجرة يبدأ إستغلالهن قبل وصولهن الى لبنان حيث يقعن في ديون لإجراءات السفر ويوقّعن على عقد عمل في بلدهن يتغيّر حين يصلن الى لبنان، حيث يوقّعن على عقد ثاني ينصّ على شروط وظروف عمل مختلفة، ومكتوب باللغة العربية التي لا تفهمها فئة كبيرة من العاملات المهاجرات. وقد وثقت المدافعات عن حقوق الإنسان، أفراداً وجمعيات، ما يتعرضن له عاملات المنازل المهاجرات من عنف لفظي وجسدي وجنسي متفشيين وساعات عمل متواصلة بدون راحة وأيام عطلة. في بعض الحالات تُمنع العاملات من الخروج من البيت، كما يوجد حالات حيث تُحرم العاملة من الطعام. ورغم الإستغلال والعنف، لا يوجد آليات أو نيّات من قبل السلطات اللبنانية لمحاسبة المعتدين. ويسجل لبنان كذلك نسبة عالية من موت العاملات، بحيث تموت عاملة كل إسبوع بدون أي تحقيق جدّي بقضاياهنّ، فتصدر التحقيقات نتيجة سريعة تفيد بأنه إنتحار. بينما تطالب المدافعات عن حقوق الإنسان عدم الإستخفاف بالتحقيقات وعدم إصدار نتائج سريعة، بل التحقيق الجدّي في أسباب الوفاة تشمل التحقيق عن إنتهاكات وعنف. وتعمل جماعات وجمعيات مثل الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان و حركة مناهضة العنصرية في لبنان أيضاً على إلقاء الضوء على الممارسات العُنصريّة وعلى دعم العاملات ونقابة عاملات المنازل المهاجرات.

والمشكلة ليست فقط بأفراد عنيفين، بل بالبنية الإقتصادية-الإجتماعيّة، أي في نظاموظيفته تهميش وإستغلال العاملات بإبقائهن يد عاملة رخيصة لا يسمح لها بعيش حياتهن متكاملة وكريمة في لبنان. ولهذا السبب حاول النظام اللبناني تمرير قانون يمنع زواج او إقامة علاقة بين العاملة المهاجرة وأي شخص عربي أو أجنبي. لكن القانون لم يمر.

والعنف ضد العاملات المهاجرات ليس حكراً على لبنان، بل هو ظاهرة في المنطقة ككل. ففي الإمارات يؤدي نظام الكفالة الى العمل المتواصل ل21 ساعة، وعنف جسدي وجنسي، ومصادرة جواز السفر بالإضافة الى عدم دفع الأجور، ومن دون قوانين لحمايتهن.

وقد أعلنت عدّة دول الخليج بعض الإصلاحات على قوانين العمل، بالرغم من الإصلاحات التي أعلنتها السعودية مثلاً— بمنع حجز جواز السفر ورفع الغرامة على منتهكين حقوق العمال المهاجرين—لا تشمل هذه الإصلاحات القانونيّة عاملات المنازل المهاجرات. وأعلنت الإمارات عن عقد عمل موحّد يوقّعها العامل في بلده ولا تتعدّل إلا بموافقة أصحاب العلاقة. أمّا في الكويت فقد صدر عقد موحّد للعاملات والعاملين المهاجرين تشمل تعويضات نهاية الخدمة والإجازات. وفي قطر بالرغم من المرسوم الذي أصدره الأمير لحل نظام الكفالة لا يزال يعطي، حسب موقع "مايغرانت رايتس"، الحق لرب/ة العمل بالتصرّف بأوراق العامل/ة.

كتحالف إقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نحن ندرك أهمية وأحقيّة نضال عاملات المنازل، ومن بينهن عاملات المنازل المهاجرات، وبأن هذا النضال هو جزء أساسي من حقوق الإنسان والنساء والعمّال في مجتمعاتنا. إن عاملات المنازل، وبالأخصّ العاملات المهاجرات، يقاومن الإستغلال والعنف الإجتماعي البنيوي ضدهن بطرق فرديّة و/أو جماعية، وبأدوات عفويّة و/أو منظّمة. ولطالما خلقت العاملات شبكات من العلاقات لمساندة ودعم بعضهن معنويّاً ومادياً بطرق غير رسميّة وخلقن مساحات خاصة بهنّ، ولو محدودة، في بيئات معادية. ولطالما قمن أو شاركن في المسيرات المطلبيّة والإحتفالات والوقفات والأنشطة لإلقاء الضوء على أوضاعهن ومطالبهن. وتأتي نقابة عاملات المنازل في لبنان كإحدى أنواع المقاومة الجماعيّة والمنظّمة التي تسعى من خلالها المدافعات عن حقوق العاملات بتغيير نظام الكفالة ونظرة المجتمع الفوقيّة الى العمل المنزلي وحماية العاملات من الظلم الإقتصادي والإجتماعي والجسدي والمعنوي.

http://www.masress.com/october/133583

# المدافعات عن حقوق الإنسان في العراق اليوم: مقابلة حول النضالات والصعوبات والتهديدات

وراء العناوين السريعة للأخبار بين تفجيرات القاعدة وإعدامات داعش والتوتّر الطائفي في العراق هناك مناضلات يعشن يوميات هذه الظروف ويناضلن ويتعرضن لكافة الإنتهاكات والضغوطات، ويواجهن صعوبات لا تتكلم عنها الجرائد وقنوات الأخبار. ولإلقاء الضوء على وضع المدافعات عن حقوق الإنسان في العراق سألنا المحامية إيمان عبد الرحمن، رئيسة معهد المرأة القيادية ورئيسة الشبكة العراقية لقرار ١٣٢٥ حول ما تتعرض له المدافعات العراقيات والصعوبات في عملهن. وكان أول سؤال لنا عن قانون الجعفري. ففي ٢٠١٤ أحال مجلس الوزراء العراقي الى البرلمان مشروع هذا القانون الذي قامت مظاهرات ضده. فسألنا لماذا المشروع مرفوض من قبل المدافعات وما هي المظاهرات والحملات التي قامت ضدّه؟

فقالت: لقد ظهر مسودة هذا القانون بشكل مفاجئ دون سابق إنذار ودون معرفة أي جهة وقد تبنّاه حزب ديني قبل فترة قصيرة من الانتخابات لهذا كانت كدعاية انتخابية.

ومن أهم عيوب مشروع القانون. يفتح مشروع القانون الباب أمام تزويج فتيات. لا تتجاوز أعمارهن تسع سنوات،

وقد أضافت عبد الرحمن من أن القانون يجبر الزوجات على الجنس مع أزواجهن لأنه يصرح أن المعاشرة الزوجية من حقّهم، وبأن القانون سيزيد من مشكلة تزويج الفتيات القاصرات، هذا بالإضافة الى زيادة التوتّر الطائفي. وتقول الناشطة هناء أدوار: «هذا القانون يمثل جريمة ضد الإنسانية والطفولة معاً» حيث أشارت وكالة أسوشيتد برس أن «الفتيات القاصرات يتعرضن بعد الزواج لشتى صنوف المعاناة الجسديّ والنفسيّة». ويسمح القانون بتعدّد الزواج ويمنع الزوجة من ترك البيت ويقيّد حقّها في الميراث وفي طلاق ويمنع الزواج من غير المسلمات إلا ك "زواج متعة".

وكانت هناك العديد من وقفات الاحتجاج من قبل ناشطات وناشطين وهم يحملون فتياتهم الصغيرات مبينين اهم مخاطر هذا القانون وهو تزويج الصغيرات دون سن ٩ سنوات.

ودعت هيومن رايتس ووتش الحكومة العراقية إلى سحب مشروع قانون الأحوال الشخصية الجعفري، وضمان حماية الإطار القانوني العراقي للسيدات والفتيات، بما يتماشى مع إلتزامات العراق الدولية.

وقال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جو ستورك في هيومن رايتس ووتش: "من شأن تبني القانون الجعفري أن يمثل خطوة كارثية وتمييزية في ما يتعلق بسيدات العراق وفتياته، فهذا القانون الخاص بالأحوال الشخصية لن يعمل إلا على تكريس انقسامات العراق، بينما تزعم الحكومة تأييد الحقوق المتساوية للجميع".

وأضافت عبد الرحمن: "شهدت العديد من محافظات العراق تظاهرات نسويّة، بعضها أيّد القانون وطالب مجلس النواب بتمريره. لكن البعض أيضاً إعتبره "بمثابة اعلان حرب ضد المرأة في العراق". وقد كانت هناك وقفات احتجاج من اجل إيقاف هذا القانون ، بالإضافة الى ذلك كانت هناك حملات مدافعة من خلال المجتمع الدولي من أجل الغاء هذه المسودّة.

إحدى أهم المطالب التي تم تقديمها امام لجنة سيداو وهو إلغاء هذه المسودة وفعلا تمّ تبني توصية خاصة بإيقاف هذا القانون وبشكل فوري. كانت لنا وقفة أمام برلمان السويد وتقديم طلب للتدخل السريع من خلال وزارة الخارجية ومن خلال كل هذه الضغوط تم إيقاف مشروع القانون ولكن ومع الأسف لم يتم الغاءه الى وقتنا هذا".

أما عن التهديدات التي تتعرّض لها المدافعات عن حقوق الإنسان في العراق تقول عبد الرحمن "التهديدات مستمرة بشتى الوسائل عن طريق الرسائل او الايميل او الهاتف او التلويح بالكلام المباشر. إذا كانت الناشطة تعمل في القطاع الحكومي تُهدّد بإنهاء عملها وفصلها وتُحرَم من أي إمتيازات، اما إذا كانت تعمل ضمن القطاع الخاص فيتعرض رئيسها في العمل الى التهديد مما يضطر على إنهاء خدماتها". كما أفادتنا عبد الرحمن أن "عدداً من الناشطات تظاهرن من اجل الغاء القانون الجعفري لما يحتويه من تميز وعنف ضد المراة حيث تم اتهامهم وبشكل صارخ وعلى قنوات التلفاز بأنهن ساقطات أخلاقيا مما أثار جدل كبير بين عوائلهن ووسط المجتمع حيث عشن بعزلة كبيرة وتم نبذهن مجتمعياً".

كما تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للقتل على يد داعش، فقد قُتِلت المدافعة عن حقوق الإنسان سميرة صالح النعيمي في الموصل رمياً بالرصاص كما قُتِلت مستشارة محافظ صلاح الدين لشؤون حقوق الإنسان أميمة الجبوري وهي تتصدّى لتنظيم داعش.

سمعنا عن العنف والإستغلال الجنسي الذي يمارسه التنظيم. كيف تحصل عملية توثيق إعتداءات داعش على النساء وخصوصاً الأيزيديات والأقليات؟

بعد الاعتداءات الكبيرة من داعش على النساء العراقيات لم يكن هناك اي توثيق لا من قبل الحكومة ولا من قبل المنظمات للصعوبة الجمّة الى جانب الخطورة التي تتعرض لها الناشطة اذا ما كانت قريبة من المكان من أجل التوثيق. وكان هناك تكتّم من الجميع بسبب عدم معرفة الجميع ماذا حصل ولماذا. ولكن وبعد فترة ليس بالقليلة بدأ النشطاء بنقل الأخبار ممّا شجع الناشطات للوصول والتوثيق عندما تمكن الجيش من التصدّي للتوسع الذي قام به داعش وفرار بعض من العوائل والنساء

والفتيات ممن تعرضن للاغتصاب بالتحدث بشكل واضح وصريح. ومن هذه اللحظة بدأت المفوضية العليا لحقوق الانسان بالتوثيق والعمل على جمع الأدلة وخصوصاً بعد وقفة النائبة فيان دخيل [وهي نائبة أيزيديّة] أمام البرلمان وطالبت بالتدخل السريع لأن مجتمعها يتعرض الى إبادة جماعية وقد تم استخدام سلاح جديد وفتّاك هو العنف الجنسي وبيع النساء بالأسواق من أجل التمتع بهن من قبل عناصر داعش.

### ما هي الصعوبات التي تواجهها المدافعات عن حقوق الانسان في التوثيق؟

من اهم الصعوبات في موضوع التوثيق هي قلة المعرفة بآليات التوثيق وطرق جمع المعلومات والتعامل معها، بالإضافة الى أن حالات التوثيق كانت من خلال المقابلات للناجيات او للشهود وهذا يحتاج الى دراية بالتعامل مع الناجيات من العنف الجنسي وقبول الناجية بالكلام. وهناك رفض كبير من قبل الناجيات مثلا من حيث التعاون مع الناشطات المسلمات كونهن يعتبرن ان داعش يمثل الإسلام وقد التقيت مع إحدى الناجيات وقد تكلمت بطريق توحي للالم والخوف والرعب من أي رجل ملتحي الى جانب صمّ اذنيها عند سماع الاذان وقول الله أكبر حيث تقول يقتلون تحت اسم الله اكبر ويغتصبون تحت مفاهيم دينهم ويطلب منا الإعلان بترك ديانتنا والانتماء للاسلام واذا تم رفض هذا الموضوع من قبل أي يزيدي او يزيدية يتم تصفيتهم جسديا وامام انظار الجميع.

### هل هناك آليات او نيّات سياسية لمساعدة الضحايا؟

مع الأسف لا يوجد وإن وجدت فهي مبادرات آنيّة وبسيطة وخجولة ولا ترتقي الى تقديم المساعدة والعون بشكل صحيح ومؤثّر.

### هل يوجد تنسيق بين كافة المدافعات والجمعيات في القضايا التي تعملن بها, مثلا بين كافة المناطق العراقية؟ كيف/لما لا؟

لا يوجد تنسيق ولكن هناك مشاركة بالمعلومات من خلال إجتماعات او مؤتمرات وهذا ما يعيب عمل المنظمات في العراق.

### هل هناك نساء او أشخاص في المناصب السياسية تدعم حقوق النساء بجديّة؟

أكيد ولكن استجابتهن ضعيفة ولأسباب عدّة تتعلّق بعدم الاهتمام او بضغط من أحزابهن او حتى خوف على حياتهن من جهات سياسية أخرى وكونهن مهمشات ضمن أحزابهن والناشطة في الحزب تكون تبعيتها الى حزبها مما يجعلها مكتوفة الأيدي وضعيفة الإرادة.

# من العمل على الأرض إلى الآليات الدولية الخاصة بالحفاظ على حقوق الإنسان

بقلم أمل المهندس– نظرة للدراسات النسوية

يتم انتهاك العديد من الحقوق بشتى الطرق حول العالم. وأحد الآليات التي تعمل منذ سنوات عديدة على الحفاظ على هذه الحقوق، بل وإصدار قرارات وتدابير تعريفية بما هي حقوق الإنسان المتنوعة - سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو المدنية أو الثقافية - هي الآليات الدولية. تصدر الآليات الدولية العديد من القرارات التي تُستخدم كمرجع للحد الأدنى لحقوق الإنسان وكيفية تحقيقها، وتنظّم العديد من الفعّاليات على مدار العام بشكل مستدام لمناقشة الانتهاكات المتنوعة، ومن بينها الإنتهاكات ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

وتحكم مدى فاعلية تلك الآليات الدولية عوامل عديدة، منها الإرادة السياسيّة لتحقيق تلك الحقوق والإلتزام بها .فبالرغم من تصديق دول عديدة على الكثير من تلك القرارات والعهود والمواثيق، إلا أن الكثير من هذه الدول تشهد انتهاكات صارخة لها من قِبل فاعلي الدولة وغير فاعليها. ولكن السؤال الحقيقي، أو بالأحرى الأسئلة التي تتبادر إلى الأذهان هنا هي: كيف يمكن للمجموعات الفاعلة على الأرض العمل على الإلتزام بتلك القرارات وغيرها؛ ما أهمية الضغط من أجلها؛ وما مدى أهمية ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي بها؟

إن المدافعات عن حقوق الإنسان حول العالم ينشطن من خلال آليّات وفعاليّات مختلفة يعملن من أجل ترسيخها في مجتمعاتهن. ولكن من هن المدافعات عن حقوق الإنسان؟ تُعرّف نظرة للدراسات النسوية المدافعات عن حقوق الإنسان كالآتي: المدافعات عن حقوق الإنسان هن نساء (أفراد أو ممثلات لمجموعات ومنظمات متنوعة) يدافعن عن نطاق واسع من الحقوق ويحترمن حق الأناس في حياة كريمة وخالية من الانتهاكات أو التهديدات، ويعتمدن آليات وأدوات متنوعة في دفاعهن عن الحقوق التي تتبناها. هن أيضاً لا يقمن بالتحريض ضد مجموعات ولا يلجأن لإستخدام العنف ضد أي شخص أو مؤسسة ما بأي شكل من الأشكال، ولديهن خطاب واضح في نوعية العمل الذي يقمن به وحيال الحقوق التي يدافعن عنها، ويتشاركن مع الفاعلات في الحركة النسوية الحد الأدنى من القيم التي تحكم ضرورة تكافؤ الفرص للنساء في جميع المجالات، وعدم التمييز ضد النساء، كما أنهن يسعين للعمل على إستمرارية الحراك النسوي وتعزيز تواجدهن في المجال العام [1].

ويعمل برنامج المدافعات عن حقوق الإنسان بنظرة للدراسات النسوية على نشر ثقافة المدافعات عن حقوق الإنسان كمشاركات أصيلات في بناء الحركة النسوية محلياً وإقليمياً، وكونهن حليفات للحراك النسوي العام. ويقوم البرنامج أيضاً بنشر الوعي عن العمل الذي تقوم المدافعات به، والسعي للإعتراف بوجودهن ودورهن الفعّال في الدفاع عن حقوق الإنسان بآلّيات وأشكال مختلفة، وتوفير الدعم اللازم لهن والعمل على الضغط من أجل سنّ سياسات وقوانين تعمل على الإعتراف بهن وحمايتهن ودعمهن في كل من النطاق المحلي والإقليمي والدولي [2]. وتتنوع الأنشطة التي تقوم بها المدافعات عن حقوق الإنسان، فمنهن من تعمل على الأرض مع مجتمعاتهن من خلال حملات محليّة لنشر ثقافة إحترام الحقوق المختلفة، وأخريات يقمن بتوفير

أشكال مختلفة من الدعم للناجيات من جرائم العنف الجنسي على سبيل المثال، ومن يقمن بالتشبيك المباشر مع المنتديات والآليات الدولية، سواء الأمم المتحدة أو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لسنّ القرارات والعهود والتي يجلبن لها السياقات المختلفة للمجتمعات التي يعملن عليها.

تقوم نظرة للدراسات النسوية بتوثيق جرائم العنف الجنسي في المجال العام والانتهاكات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان سواء بشكل مباشر، أو من خلال شراكتهن وعلاقتهن الوطيدة بمبادرات نسوية تعمل على الأرض في محافظات مختلفة بمصر. ويكمن التحدي دائماً في ترجمة طبيعة تلك الانتهاكات إلى لغّة تتناسب مع تلك التي يتم استخدامها في آليّات المناصرة الدولية دون أن يتم إختزال السياق التي تقع به تلك الجرائم، وضمان إيصال الصوت الحقيقي لمن يتم انتهاكهن. ويكون ذلك من خلال إرسال نداءات عاجلة لشركائنا الدوليين، أو المقرّرين الخواص للأمم المتحدة، أو تقديم التدخلات الشفاهية والكتابية من خلال شركائنا أو بالتعاون معهم. نعلم جيدا أن النتائج لا تكون فورية، وأن العمل من خلال تلك الآليات يتطلب النفس الطويل والضغط المستمر. وبالرغم من الإحباطات التي تصيبنا كثيرا نظراً للبيروقراطية المعهودة لتلك الآليات، إلا أن ما يعطينا بعض الأمل هو التوازن المتواضع الذي نعمل جاهدات على تحقيقه بين الإشتباك المباشر على الأرض، والتفاعل المستمر مع الآليات الدولية وأنشطتها.

والقيمة الحقيقية التي تعلّمناها من خلال تشبيكنا المتنوّع هي أهمية التضامن النسوي الذي يتغلل تلك العمليات... فما أعظم الإحساس بالطمأنينة والمؤازرة التي تتبادلها أخوات الحركة النسوية مع بعضهن البعض، وتشجيع بعضهن البعض بالاستمرار بالرغم من العراقيل والإخفاقات التي تحدث، والإحتفال سويا بالإنتصارات الصغيرة التي تتحقق، سواء من خلال سنّ قوانين أو إسترتيجيات محددة متعلقة بقضايا نعمل عليها سوياً، أو وقف الظلم الذي يقع على العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان. وسواء كان من خلال إطلاق بيانات مشتركة، أو تبادل رسائل رقيقة وأحضان إفتراضية تُقرّب المسافات وآلاف الكيلومترات بين الدول المختلفة، إن هكذا تضامن يعمل على إعادة شحن الطاقة الضرورية من أجل الإستمرار في الدفاع عن تلك الحقوق.

ويعمل التضامن النسوي الحقيقي يداً بيد مع ضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي في الدفاع عن حقوق الإنسان. فليس سراً أن الآليات الدولية، مثلها مثل أية تدابير أخرى تحتاج إلى "النزناز" المستمر ليذكر القائمين عليها بإختلال علاقات القوى بين النساء والرجال في العالم أجمع، وفي أغلب السياسات التي تحكم دول كثيرة. ويعد ذلك ضروري ليس فقط على المستوى التقني، وإنما أيضاً على مستوى التضامن المشار إليه، فالتضامن يأتي معه المسؤولية المتعلقة ليس فقط بضمان حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والناجيات التي نعمل معهن، ولكن أيضاً إستمرارية جلب رؤيتنا النسوية المشتركة والعابرة للثقافات والمسافات لضمان العدل الحقيقي الذي نحلم كلنا به.

---

[1] nazra.org نظرة للدراسات النسوية
[2] نفس المصدر السابق

## أخبار سريعة

### سوريا:

في يناير/كانون أوّل ٢٠١٦ قام تنظيم داعش بقتل الصحافيّة رقيّة حسن محمد، وهي التي كانت تنشر تقارير عن التنظيم وإعتداءاته على حقوق الإنسان في الرقّة تحت الإسم المستعار "نيسان ابراهيم".

### اليمن:

لا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان في اليمن يتعرضن للعنف والإنتهاكات. فقد أطلقت مجموعة تنتمي الى الحوثيين النار على الإعلامية بشرى الناشري فأصابوها بأربع طلقات أُدخِلت على أثرها المستشفى. لكن الحوثيين رفضوا أيضاً أن تُنقل الى مستشفى آخر لإنقاذ حياتها وتكملة معالجتها. وقد أدّى هذا الهجوم الى بتر رجلها. كذلك قام مجهولون بالإعتداء على الناشطة الحقوقيّة سمر الجرباني بضربة على الرأس وهي تمرّ في أحد شوارع صنعاء أدّى الى غيابها عن الوعي موقتاً. وتتابع الجرباني قضية المخطوفين لدى الحوثيين. أما رئيسة تحرير بنت اليمن أزهار العجي فقد تم إحتجازها في قسم شرطة المعلمي وتوقيفها على مدى ١٦ ساعة.

### مصر:

في ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٥إستلمت الأكاديمية الناشطة خلود صابر-- الحاصلة على ميداليّة روجير بالدوين للحريّة-- خطاباً من كلية الآداب بجامعة القاهرة تبلغها بإلغاء منحى دراسيّة كانت قد حصلت عليها من جامعة لوفين الكاثوليكية في بلجيكا. وقامت صابر بدعوى قضائيّة لوقف هذا القرار، مصرحةً أنها ستحارب القرار بكل طاقتها. ثم سحبت جامعة القاهرة قرار المنع. وكان قد قام أكاديميون ومدافعات ومدافعين عن حقوق الإنسان بحملة مناصرة لصابر في وجه قرار جامعة القاهرة.

**مصر:**

في فبراير/شباط ٢٠١٦ تلقّى مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب قرارا بالإغلاق بالشمع الأحمر بحجّة مخالفة المركز شروط تتعلّق بترخيص المنشأة الطبيّة. وقد إستطاع المحامي طاهر أبو النصر تأجيل الإغلاق مؤقتاً كيتوضّح وزارة الصحّة لمركز النديم أسباب الإقفال.
إن مركز النديم من أهم أعمدة الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر وهو عضو مؤسس في التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وقد أصدر التحالف بياناً يدين هذا القرار ويعتبره ترهيباً ومحاولة لإسكات المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان في مصر.

فلسطين المحتلّة/الولايات المتحدة:

صدر في فبراير/شباط ٢٠١٦ قرار محكمة إستئناف امريكية في ديترويت في قضية الناشطة الفلسطينية رسمية عودة بتهمة الإحتيال على سلطات الهجرة. وكانت عودة قد اتُّهمت بأنها لم تَكشُف لسلطات الهجرة الأميريكيّة عن إعتقالها في ١٩٦٩من قبل السلطات الإسرائيليّة المحتلّة وعن إتّهامها من قِبل المحكمة العسكريّة الإسرائيلية بتفجير متجر. وقد كشفت عودة للمحكمة الأميريكية ان إعترافها بالتفجير في ١٩٦٩ جاء تحت التعذيب الجسدي والجنسي والصعقات الكهربائيّة، لذا فإن عدم كشفها عن الإعتقال يقع ضمن إضطراب ما بعد الصدمة. وقد أسقطت المحكمة الأميريكية أيضاً عقوبة السجن لمدّة ١٨ شهر بحقها وقد تم إعادة القضية الى محكمة المقاطعة.

**هندوراس:**

إغتيلت المدافعة عن حقوق الإنسان الناشطة البيئيّة بيرتا كاسيريس في منزلها في هندوراس وقد ربط ناشطون إغتيالها بعملها بالدفاع عن حقوق السكان الأصليين بالحفاظ وبالبقاء على أرضهم. وكانت كاسيريس قد عاشت مضايقات وتلقّت تهديدات بسبب نشاطها. ويعاني السكان الأصليين من سياسات وممارسات تلوّث وتدمّر بيئتهم ومواردهم الطبيعيّة وتهجّرهم من أرضهم لأجل مشاريع تقوم بها الحكومة وشركات خارجيّة. وحسب "غلوبال ويتنس" (الشاهد العالمي) قُتِل بين سنتي ٢٠١٠ و٢٠١٤ أكثر من مئة مدافع ومدافعة عن البيئة والأرض في هندوراس.